



دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية

صندوق النقد العربي
إصدار عام 2020

© صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae>

قائمة المحتويات

4	تقديم: خلفية عن صندوق النقد العربي
4	الأهداف والوسائل
4	أهداف الصندوق
4	وسائل تحقيق أهداف الصندوق
	أولاً: لماذا يُعد تمكين المرأة أحد أهم الركائز الرئيسة للنمو والتنمية المستدامة في البلدان العربية؟
5	
7	ثانياً: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل: توصيف الوضع الراهن
7	الوضع الراهن لالتحاق المرأة العربية بالتعليم في الدول العربية
8	واقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل
10	ثالثاً: تمكين المرأة اقتصادياً: المبادرات الإقليمية والدولية
15	رابعاً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة
15	برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المدعومة بموارد الصندوق
17	التدريب وبناء القدرات
18	مبادرات تسهيل النفاذ إلى التمويل
26	خامساً: إحصاءات مشاركة المرأة العربية في التعليم وسوق العمل

تقديم: خلفية عن صندوق النقد العربي

الأهداف والوسائل

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية وهي :

المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، جمهورية القمر المتحدة.

أهداف الصندوق

يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض الآتية:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.
4. إبداء المشورة، عند طلبها، فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية.
5. تطوير الأسواق المالية العربية.
6. العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

وسائل تحقيق أهداف الصندوق

يعتمد الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه على الوسائل الآتية:

1. تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
2. تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
3. تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
4. يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.
5. إدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى.

6. عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية، والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.
7. القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.
8. تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

أولاً: لماذا يُعد تمكين المرأة أحد أهم الركائز الرئيسة للنمو والتنمية المستدامة في البلدان العربية؟

تؤكد العديد من الدراسات أن نفاذ المرأة إلى التعليم وسوق العمل له أثر إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي. كما أن زيادة مشاركتها في سوق العمل تساعد على ترجمة النمو الاقتصادي إلى المزيد من المساواة بين الجنسين في العديد من مناحي الحياة. إلا أن الدراسات توضح أن ليست كل أشكال مشاركة المرأة في سوق العمل قادرة على تحقيق نفس الأثر الإيجابي، حيث ينطبق ذلك بشكل أكبر على مشاركتها في القطاع الرسمي وفي الأعمال الدائمة مدفوعة الأجر، وهو ما يؤكد الحاجة ليس فقط إلى توفير المزيد من فرص العمل للإناث وإنما الحاجة إلى توفير فرص أفضل لعمل المرأة (Decent Job Opportunities)، وهو ما يمثل التحدي الحقيقي للعديد من الدول على مستوى العالم.

في هذا السياق، تُبين الدراسات أن تمكين المرأة ومساواتها اقتصادياً بالرجل يعتبر عنصراً مهماً لزيادة مستويات الناتج والإنتاجية، وعاملاً مساعداً على خفض التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾. فعلى المستوى العالمي، من شأن القضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح بين 12-28 تريليون دولار بحلول عام 2025⁽²⁾. يمتد هذا الأثر إلى كل من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

يُنظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كعامل أساسي مُساعد على تمكين البلدان المتقدمة من التخفيف من تأثير شيخوخة السكان على سوق العمل، كما أنه يعتبر أهم عامل على الإطلاق لخفض الفقر في الدول النامية⁽³⁾. علاوة على كون المساواة بين الجنسين، تعتبر بحد ذاتها، أحد أهداف التنمية المستدامة 2030، فهي تعد كذلك أحد أهم الممكنات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، حيث يساعد الإدماج الاقتصادي للمرأة على⁽⁴⁾:

¹ IMF, (2018). "Pursuing Women's Economic Empowerment", May.

² Jonathan W. et al. (2015). "The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add \$12 Trillion to Global Growth," McKinsey Global Institute, Sep.

³ Heintz, J., 2006, "Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications," International Labour Organization, Geneva.

⁴ منظمة المرأة العربية، "المرأة العربية والتنمية المستدامة".

- رفع معدلات الادخار بنسبة 35 في المائة.
- زيادة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 10 في المائة مما يساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3 في المائة.
- زيادة إنتاجية العمالة بنسبة تصل إلى 25 في المائة في بعض الدول.
- تحسين مستويات التعليم نظراً لكون العائلات التي تعولها امرأة تُخصص عادة نسبة أكبر من ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء.
- تحسين مستويات الصحة ودعم الأسرة في ظل تخصيص المرأة عادة لنحو 90 في المائة من دخلها لدعم الأسرة مقابل 30-40 في المائة للرجل.
- خلق بيئة عمل مُستدامة حيث لوحظ أن المؤسسات التي تديرها نساء تعتبر أكثر حفاظاً على البيئة.
- إدماج المرأة في عملية صنع القرار يؤدي إلى زيادة كفاءة المشاريع الاقتصادية والبيئية واستدامتها وبناء السلام.

تعتبر فجوة النوع الاجتماعي أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، ورغم حدوث تقدم ملحوظ على صعيد خفض فجوة النوع في الالتحاق ببعض مراحل التعليم بالبلدان العربية لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في النفاذ إلى سوق العمل، حيث تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية الأقل على مستوى العالم حيث بلغت في عام 2018 نحو 20.4 في المائة مقارنة بنحو 49 في المائة للمتوسط العالمي⁵. كما ترتفع مستويات بطالة الإناث بشكل كبير في المنطقة العربية إلى ما يمثل ثلاثة أضعاف المعدل العالمي في ظل استمرار وجود بعض الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، جليّة في سوق العمل.

لتحقيق هذا الهدف يتعين التغلب على عدد من التحديات التي تؤثر على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، والتي من أهمها الأعراف الاجتماعية، والتمييز في القوانين ضد المرأة، وعدم وجود حماية قانونية كافية للمرأة في بعض بيئات الأعمال، ومحدودية فرص العمل اللائق للمرأة، والحاجة إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في تملك الأصول سواء كانت مالية أو رقمية أو عقارية. بالطبع تختلف أهمية هذه التحديات من دولة إلى أخرى حسب الهياكل الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

ولما كان التمكين الاقتصادي للمرأة يعد من أهم العوامل التي تساعد على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تمكين المرأة على عدد من الأصعدة لا سيما الاقتصادية منها، تبنت الحكومات العربية العديد من المبادرات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل وحفز مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وسعت إلى الاهتمام بتوفير فرص عمل للإناث لا سيما اللواتي تقطن المناطق الريفية النائية

⁵ International Labor Organization, (2018). "ILOStat".

واللواتي تتدرجن في فئات السكان الهشة، كما عمل بعضها على تعديل القوانين واللوائح وبيئات الأعمال بما يساعد المزيد من الإناث على الانخراط في سوق العمل.

في ضوء ما سبق، وإيماناً من صندوق النقد العربي بأهمية تمكين المرأة، وفي إطار دور الصندوق لمساندة جهود دوله الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن بينها المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة، يعرض هذا الكتيب دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية في المجالات ذات الارتباط بعمل الصندوق.

ثانياً: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل: توصيف الوضع الراهن

يتطرق هذا الجزء إلى توصيف الوضع الراهن لمشاركة المرأة العربية في سوق العمل من خلال إلقاء الضوء على الوضع الراهن لالتحاق المرأة بالتعليم في الدول العربية، وواقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل.

الوضع الراهن لالتحاق المرأة العربية بالتعليم في الدول العربية

يتعين بداية قبل التطرق لأوضاع المرأة العربية في سوق العمل الوقوف على أوضاع مشاركة المرأة في التعليم حيث أن حصول المرأة على قدر ملائم ومستوى متقدم من التعليم يؤهلها للمشاركة بشكل أكبر في سوق العمل. في هذا الصدد وعند النظر إلى مؤشرات التحاق المرأة بالتعليم، نجد أنها قد شهدت تطوراً بارزاً في الدول العربية خلال الفترة (2000-2018) حسب أحدث البيانات المتاحة في مراحل التعليم المختلفة⁽⁶⁾.

فعلى مستوى مرحلة التعليم الابتدائي ووفق بيانات البنك الدولي، فقد ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بهذه المرحلة من التعليم في الدول العربية من نحو 72.2 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 82.1 في المائة خلال عام 2018. بلغت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم في هذه المرحلة أعلى مستوياتها في الدول العربية في كل من البحرين والسعودية بنسبة تفوق 95 في المائة.

النسق ذاته لوحظ في التحاق الفتيات بمرحلة التعليم الثانوي حيث زادت نسبة الالتحاق على مستوى الدول العربية بما يقرب من 13.5 نقطة مئوية خلال الفترة (2000-2018)، وسجلت تسعة دول عربية معدل التحاق للفتيات بهذه المرحلة يفوق الثمانين بالمائة من مجمل الفتيات في الشريحة العمرية التي تتوافق مع هذه المرحلة من التعليم. تمثلت هذه الدول في كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعمان والكويت وقطر ومصر والمغرب.

في المقابل، ورغم التطور على صعيد التحاق الفتيات بمرحلة التعليم الجامعي على مستوى الدول العربية كمجموعة الذي تضاعف خلال الفترة، حيث ارتفع من 16.6 في المائة في

⁶ البنك الدولي، (2020). "مؤشرات التنمية الدولية".

عام 2000 إلى 33.9 في المائة في عام 2018، إلا أن نسبة التحاق الفتيات بهذه المرحلة العمرية تعتبر منخفضة بشكل كبير قياساً بالمرحل التعليمية السابقة لها، وتظهر فجوة نوعية لصالح الذكور في غالبية الدول العربية. سُجّلت أعلى مستويات الالتحاق الفتيات بالتعليم الجامعي في كل من البحرين والجزائر والسعودية والكويت بنسب تراوحت ما بين 60 إلى 76 في المائة، وسجلت كل من قطر وعمان مستويات تراوحت بين 54 و56 في المائة.

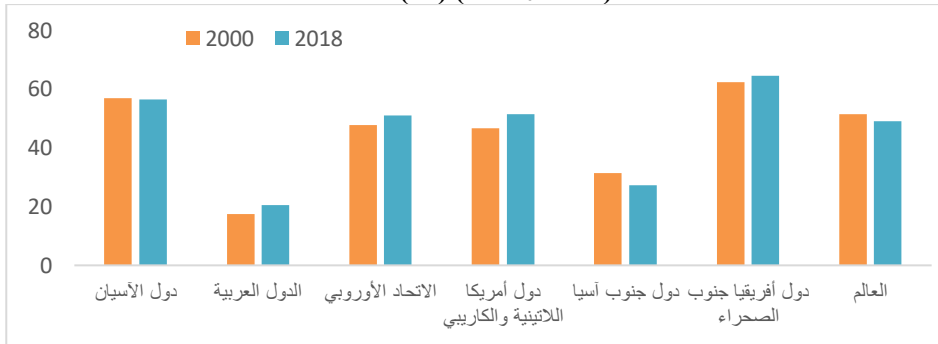
تُظهر المؤشرات السابقة أنه رغم حدوث تقدم ملحوظ على صعيد رَأب الفجوة بين الجنسين لا سيما على صعيد التعليم الابتدائي حيث بلغ مؤشر تكافؤ الفرص 1، لا يزال هناك تفاوتاً كبيراً وملحوظاً بين الجنسين فيما يتعلق بالتحاق الإناث بمرحلة التعليم الثانوي والجامعي، بما يحد في الكثير من الحالات من فرص نفاذها إلى سوق العمل الذي يتطلب مستويات تعليمية ومهارات أساسية لا تتوفر لعدد كبير من الخريجات اللاتي توقفن عن التعليم في مراحل مبكرة. يعني ذلك انخفاض العائد على الاستثمار في التعليم بالنسبة للإناث اللواتي لم يُكملن دراستهن الثانوية والجامعية وعدم استفادة المجتمع بشكل كامل من الموارد المالية التي تم استثمارها في تعليم الإناث اللاتي لم تلتحقن بسوق العمل.

واقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل

تُظهر المؤشرات الدولية انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الوطن العربي مقارنة بالمتوسط العالمي، ومقارنة بالمتوسط المسجل في باقي الأقاليم الجغرافية الأخرى، حيث لم تزد نسبة مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة عن 20.4 في المائة من إجمالي الإناث في سن العمل في عام 2018، مقارنة مع 49.0 في المائة للمتوسط العالمي. تعتبر هذه النسبة منخفضةً كذلك بالقياس بباقي الأقاليم الجغرافية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ما يفوق 50 في المائة.

الشكل رقم (1)

معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية الأخرى (2000 و2018) (%)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

سجلت مساهمة المرأة في قوة العمل زيادة محدودة خلال الفترة (2000-2018) بلغت نحو ثلاث نقاط مئوية على مستوى الدول العربية، حيث ارتفعت المساهمة من 17.4 في المائة عام 2000 إلى 20.4 في المائة في عام 2018. على مستوى الدول العربية فرادي ووفق بيانات منظمة العمل الدولية، سُجلت أعلى مستويات لمشاركة المرأة في القوة العاملة في كل من قطر بنسبة 58.3 في المائة، والكويت بنسبة 49.3 في المائة، وجيبوتي بنسبة 48.2 في المائة، والإمارات بنسبة 46.9 في المائة، والبحرين بنسبة 44.4 في المائة. خلال تلك الفترة، شهدت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أعلى معدل زيادة لها في قطر حيث زادت بنحو 17.4 نقطة مئوية، يليها الإمارات بزيادة بلغت 13.2 نقطة مئوية.

قطاعياً تتمركز مساهمة المرأة في قوة العمل في الدول العربية في قطاع الخدمات، حيث ترتفع إلى نحو 78.2 في المائة من إجمالي الإناث المشاركات في قوة العمل الإجمالية، فيما تنخفض مساهمتها بشكل كبير في قطاع الصناعة إلى نحو 5.9 في المائة من إجمالي قوة العمل من الإناث، وترتفع في قطاع الزراعة لاسيما في الدول الأقل نمواً لتساهم بنحو 15.9 في المائة. يتفق هذا النسق مع الدلائل الملاحظة عالمياً، حيث تتركز نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل في قطاع الخدمات الذي يعد الأنسب لطبيعة عمل المرأة.

على مستوى الدول العربية فرادى، ترتفع مشاركة الإناث في قوة العمل في قطاع الخدمات في سبع دول عربية إلى ما يفوق 90 في المائة من مجمل الإناث المشاركات في قوة العمل، وذلك في السعودية بنسبة (97.3 في المائة)، والكويت (96.6 في المائة)، وعمان (95.4 في المائة)، وقطر (93.6 في المائة)، والإمارات (91.1 في المائة)، ولبنان (90.9 في المائة).

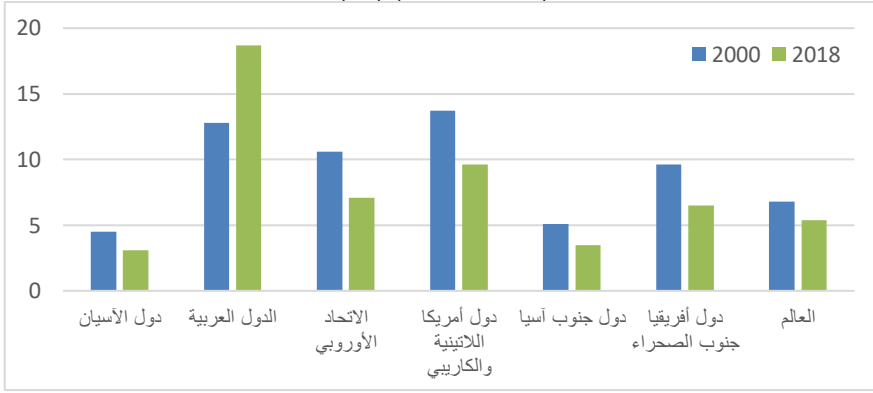
في المقابل، ترتفع مشاركة الإناث في قوة العمل في قطاع الصناعة بشكل ملموس في ثلاث دول عربية وهي الجزائر بنسبة 55.8 في المائة من إجمالي قوة العمل من الإناث، وتونس (38.2 في المائة)، وجيبوتي (37.2 في المائة). تشكل مشاركة الإناث في قوة العمل في قطاع الزراعة نسبة مهمة في كل من موريتانيا (84.1 في المائة)، واليمن (65.6 في المائة)، والسودان (55.2 في المائة)، والمغرب (54.8 في المائة)، ملحق رقم (5) و(6).

من جانب آخر، تزداد التحديات التي تواجه أوضاع مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية في ضوء ارتفاع معدلات البطالة بها بشكل عام، فالإناث اللواتي يبدين رغبة في الخروج إلى سوق العمل يواجهن صعوبات كبيرة في النفاذ لفرص العمل سواء في ضوء الأوضاع الاقتصادية وما تفرضه من ارتفاع لمعدلات البطالة، أو لطبيعة أسواق العمل مما ينعكس بدوره على مستويات البطالة التي تعتبر مرتفعة بالقياس بالمعدلات العالمية.

في هذا الإطار، يشكل معدل بطالة المرأة في الدول العربية البالغ نحو 18.8 في المائة في عام 2018 أكثر من ثلاثة أضعاف معدل بطالة المرأة المُسجل على مستوى العالم البالغ نحو

5.4 في المائة. يزيد هذا المعدل بشكل كبير بالمقارنة مع كافة الاقاليم الجغرافية الأخرى لا سيما فيما يتعلق بدول الآسيان ودول جنوب آسيا التي سجلت أدنى معدل لبطالة المرأة على مستوى الاقاليم الجغرافية بلغ 3.1 و3.5 في المائة على التوالي. كذلك وفي حين شهدت معدلات بطالة المرأة تراجعاً خلال الفترة (2000-2018) في كل الأقاليم الجغرافية، ارتفع معدل بطالة المرأة في الدول العربية خلال نفس الفترة من 12.8 في المائة عام 2000 إلى 18.8 في المائة عام 2018، الشكل رقم (3).

الشكل رقم (2)
معدل بطالة المرأة في الدول العربية مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية الأخرى
(%) (2000 و2018)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

ثالثاً: تمكين المرأة اقتصادياً: المبادرات الإقليمية والدولية

تتضافر جهود العديد من التجمعات والمؤسسات الدولية لتمكين المرأة على كافة المستويات لاسيما الاقتصادية منها بهدف تعظيم الطاقات الإنتاجية وتفعيل الدور الاقتصادي للمرأة ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من حيث المبادرات الدولية، يتمثل أهمها في المبادرة التي تتبناها مجموعة العشرين في إطار رئاسة المملكة العربية السعودية للمجموعة في عام 2020 لتمكين المرأة، التي تركز بشكل خاص على ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

1. إحراز تقدم على صعيد المساواة بين الجنسين في عالم العمل المتغير من خلال التركيز على مواصلة الجهود لخفض الفجوة النوعية لمشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 25 في المائة في عام 2025 وعلى مواجهة التحديات التي تواجه إدماج المرأة، لا سيما من خلال تحفيز القطاع الخاص وزيادة إشراكه في "مبادرة Empowerment and Progression of Women's Economic"]

[Representation (EMPOWER)] الهادفة إلى زيادة مستويات تمثيل المرأة

في المناصب القيادية في القطاع الخاص.

2. دعم وصول المرأة إلى الفرص: من خلال بلورة مجموعة العمل الإطارية لسياسات عامة هيكلية واقتصادية كلية تُفضي إلى إطلاق العنان للفرص المتاحة للإناث بالبناء على الجهود المبذولة من قبل مجموعة العشرين في هذا الصدد لاسيما فيما يتعلق بمبادرة "مستقبل العمل".

3. تعزيز الشمول المالي الرقمي للمرأة عبر تركيز الشراكة العالمية للشمول المالي (GPII) على النهوض بالشمول المالي الرقمي للنساء والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة، بناءً على العمل الذي تم في الرئاسات السابقة بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

على مستوى **المبادرات الإقليمية**، تتبنى الدول العربية ممثلةً في منظمة المرأة العربية استراتيجية النهوض بالمرأة التي تستهدف تمكين المرأة على عدد من الأصعدة من بينها تمكينها اقتصادياً من خلال القضاء على الفقر، والعمل على إزالة أسبابه وتخفيف آثاره على المرأة خاصة في القطاع الريفي وقطاع العمل غير الرسمي، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومكافحة بطالة الإناث، إضافة إلى توثيق مساهمة المرأة في مجال الزراعة والعمل غير الرسمي والعمل العائلي في حسابات الناتج القومي، لإبراز القيمة الاقتصادية الحقيقية لمساهماتها، والتأكيد على استفادة المرأة من عائد مشاركتها في التنمية، وتمكين المرأة من تعزيز قدراتها واعتمادها على الذات وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية بما في ذلك المشاركة في تخطيط التنمية⁽⁷⁾.

إدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تمكين المرأة على عدد من الأصعدة ولا سيما الاقتصادية منها وفي ظل انخفاض مستوى مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، تتبنى الدول العربية العديد من **المبادرات القطرية** لحفز مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة.

ففي **الأردن**، هناك عدد من المبادرات لتمكين المرأة من أهمها "الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية" التي تسعى إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة. إضافة لما سبق، تسعى وزارة العمل إلى تنفيذ مشروعات لتشغيل الفتيات في المناطق النائية تنفيذاً لـ "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة" خاصة للفئات الأقل حظاً في المناطق النائية، وإنشاء مشروع الفروع الإنتاجية لإيجاد فرص عمل للنساء. إضافة إلى انطلاق حملات وطنية لدعم تشغيل الإناث بداية من عام 2013، ساهمت في تشغيل العديد من الإناث في مجالات الصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة والجملة، والخدمات الفندقية وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات الاجتماعية وغيرها من المجالات. كما تنفذ وزارة العمل مشاريع لتدريب الإناث لغايات التشغيل الذاتي في المحافظات لتمكين الإناث الراغبات والباحثات

⁷ منظمة المرأة العربية.

عن عمل ضمن الفئة العمرية (18-45) عاماً وخاصة ذوات الاحتياجات الخاصة، من الانخراط في سوق العمل وتأهيلهن وتدريبهن على مهن ومهارات وحرف إنتاجية يمكن تسويق منتجاتها وبيعها للحصول على دخل مناسب.

كما تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع الإنصاف بالأجور الذي يستهدف تحقيق الإنصاف في الأجور بين المرأة والرجل من خلال بناء قاعدة معلومات حول التمييز في الأجور تمكن صانعي القرارات من وضع سياسات مبنية على الأدلة لتعزيز الإنصاف والتوعية به، واقتراح تشريعات داعمة له والدعوة إلى معالجة تحديات عدم الإنصاف في الأجور من خلال المفاوضات الجماعية، وتقديم مقترحات لسياسات وإجراءات لضمان تطبيق الحد الأدنى من الأجور على جميع العاملات. كما بادرت الوزارة إلى بذل الكثير من الجهود لتفعيل تطبيق قانون العمل وخاصة المواد المتعلقة بإنشاء مكان لرعاية أبناء العاملات في مكان العمل. نتج عن هذه الجهود إصدار تعليمات مُنظمة لإنشاء هذه الحضانات المؤسسية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

في الإمارات، اعتمد مجلس الوزراء في عام 2015 قراراً بتشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" بهدف تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً "لرؤية الإمارات 2021"، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول عام 2021. يقدم المجلس المبادرات والمشاريع المبتكرة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة، وتجعل من دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في هذا الجانب.

كما أطلقت الإمارات في عام 2017 "دليل التوازن بين الجنسين" بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ليكون مرجعاً وأداة شاملة تُساعد المؤسسات الحكومية والخاصة على دعم التوازن النوعي في مكان العمل، من خلال توضيح المقاييس والخطوات الملموسة التي يجب اتباعها لتنفيذ متطلبات هذا التوازن، بما يتفق مع القوانين المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إضافة لما سبق، تم في عام 2018 اعتماد أول تشريع من نوعه للمساواة في الرواتب بين الجنسين ممثلاً في قانون المساواة في الأجور والرواتب بين الجنسين في الدولة للتأكيد على إتاحة الفرص كاملة للمرأة لإثبات ذاتها كشريك للرجل في ترسيخ ركائز النهضة الشاملة ولتفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية، إيماناً من الدولة بأهمية إرساء دعائم التوازن بين الجنسين وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية.

تعتبر الإمارات من بين أهم الدول التي تمكنت من خفض فجوة النوع الاجتماعي، وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين، حصلت دولة الإمارات على المرتبة الثامنة على مستوى العالم في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل

المتماثل، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بالالتحاق بالتعليم الثانوي.

في السعودية، تسعى "رؤية السعودية 2030" إلى زيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل من نحو 22 في المائة حالياً إلى 30 في المائة، وكذلك خفض معدل بطالة الإناث من 11.6 في المائة إلى 9 في المائة بحلول عام 2030، وزيادة نسبة الإناث في قطاع الخدمة المدنية من 40 إلى 42 في المائة، والإناث في الوظائف العليا من 1.5 إلى 5 في المائة. لتحقيق هذا الهدف يجري العمل على حصر التحديات في سبيل تحقيق الرؤية ووضع الأهداف الاستراتيجية وتطوير خطط تنفيذية مفصلة (8).

في البحرين، تبذل المملكة العديد من الجهود لحفز المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث يتسم سوق العمل كمثله من باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتزايد حصة الإناث في أعداد العاطلين عن العمل. على الرغم من أن المرأة في البحرين قطعت شوطاً كبيراً فيما يتعلق بعملها في القطاع العام، فإن دورها في القطاع الخاص لا يزال دون مستوى التحديات الراهنة. بناءً عليه، تسعى وزارة العمل إلى تبني نهجاً مدروساً وواعياً في تحديد وصياغة سياسات من شأنها إتاحة فرص عمل متكافئة للرجل والمرأة في سوق العمل في المملكة. من ثم تركز برامج وزارة العمل على تكيف وتحديث بنية الوظائف والمهن لإدماج الإناث في سوق العمل بفعالية من خلال التركيز على برامج التدريب المختلفة وتوسيع نطاق مشاركة الإناث فيها (9). في هذا السياق، توقع مجلس التنمية الاقتصادية ارتفاع مشاركة المرأة في اقتصاد البحرين حتى عام 2020 بنسبة 5 في المائة سنوياً.

في المغرب، تسعى المملكة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات السياسات العامة، ضماناً للمساواة بين الجنسين، من خلال إطار مؤسسي يسعى إلى الوصول إلى وضعية عادلة ومنصفة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص كما ينص على ذلك دستور المملكة. من بين أهم الإنجازات في هذا الصدد، تعزيز مكانة المرأة في نظام الخدمة المدنية من خلال برنامج عمل يهدف إلى زيادة نسبة الإناث بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية، حيث تتواجد المرأة المغربية بكل القطاعات الحكومية وبنسب مهمة، حيث يمثلن أكثر من ثلث العاملين بالقطاع العام بنسبة 39.5 في المائة، فيما تمثل نسبة الإناث في الإدارة العليا نحو 70 في المائة. واكبت هذه الزيادة في العدد ارتفاعاً في المناصب الإدارية، حيث سجلت نسبة الإناث في المناصب العليا ومناصب رؤساء الأقسام والمصالح ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 21.5 في المائة في عام 2018.

8 د. هند آل الشيخ (2017). "سوق العمل في المملكة العربية السعودية ومتطلبات المرحلة التنموية"، ملتقى "إسهامات المرأة السعودية التنموية في تحقيق رؤية 2030 م: الواقع والاستشراف"

9 وزارة العمل، مملكة البحرين، "السياسات العامة والتوجيهات".

يُشار إلى أنه قد تم وضع استراتيجية للتأسيس لخفض فجوة النوع في القطاع العام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ تُمكن هذه الاستراتيجية من وضع خريطة طريق لتنفيذ مختلف الإجراءات المؤسسية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية، والعمل على بلوغ تمثيل متكافئ بين الإناث والرجال، ورصد التحديات أمام زيادة مستويات تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار. كما تم استحداث مرصد مقارنة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية الذي يعتبر الأداة الملائمة لرصد التدابير الهادفة إلى الرفع من مستوى تمثيل الإناث في المناصب العليا، وكذا التشاور المشترك بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية التي تضم في عضويتها نساء مسؤولات بمختلف الوزارات والإدارات العمومية بهدف تطوير إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في برامج ومشاريع تحديث الوظيفة العمومية (10).

في تونس، تسعى وزارة المرأة والأسرة والطفولة إلى رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة من 26.5 في المائة في عام 2018 إلى 35 في المائة عام 2020 وذلك من خلال وثقيقتها التوجيهية التي تتضمن مجموعة من البرامج والآليات التي تركز على تطوير المبادرة الاقتصادية لدى المرأة وتحفيزها على تأسيس المشروعات. كما تعمل وزارة التكوين المهني والتشغيل على حفز مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال دعم تشغيل المرأة لا سيما في المناطق الريفية.

في مصر، يُعد الاهتمام بتمكين المرأة مكوناً رئيساً ضمن "استراتيجية التنمية 2030" التي تركز محاورها الرئيسية على زيادة نسبة مشاركة المرأة في دعم التنمية الاقتصادية وإبراز دورها في مراكز صنع القرار. إيماناً بأن استقرار الدولة وتقدمها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مشاركة المرأة في المجال العام كفاعل أساسي، قاد المجلس القومي للمرأة باعتباره الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة المصرية عملية تشاركية واسعة لوضع "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030"، على نحو يتجاوب مع روح الدستور المصري 2014، ومع التوجه العام لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" ويتوافق كذلك مع التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة كأساس للتنمية حتى عام 2030. تركز الاستراتيجية على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف الإناث في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكسر التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة (11).

10 وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، المغرب، (2017). "كلمة السيد الوزير خلال الاحتفال باليوم العالمي للمرأة"، مارس.

11 المركز القومي للمرأة، (2017). "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030".

رابعاً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة

أ- برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المدعومة بموارد الصندوق

يحرص صندوق النقد العربي، من خلال مشاوراته مع الدول الأعضاء على تضمين برامج الإصلاح، التي يتم الاتفاق حولها، لإجراءات ترمي إلى مساعدة المرأة العربية على الاضطلاع بالدور المأمول منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتهيئة البيئة المواتية لممارسة وريادة الأعمال، بما يتضمن تعزيز فرصها في الحصول على التمويل المناسب، وتعزيز قدراتها بما يمكنها من الحصول على فرص العمل والتوظيف والوصول إلى الخدمات المالية.

تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي المدعومة بالقروض الممتدة والعادية، وكذلك برامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المدعومة بتسهيل التصحيح الهيكلي، عناصر أساسية لتمكين المرأة العربية، وتفعيل دورها في تحقيق النمو الشامل والمستدام. حيث يمثل دور الصندوق في مساعدة السلطات بالدول العربية على تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص العمل المنتج للمرأة ضمن إطار استراتيجي لكل المؤسسات الحكومية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الخاضعة لإشراف السلطات الرسمية بالدولة، ترمي في نهاية الأمر إلى توفير حياة كريمة للمرأة تمكّنها من ريادة الأعمال، وتغذي روح المبادرة فيها، وتذلل الصعوبات أمام مشاركتها في كل المجالات، لتتطلع بدورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة، بما يرفع من قدرات المرأة ويعزز رفاهيتها.

في هذا السياق، تتضمن برامج الإصلاح خطط وإجراءات تسهم في تسهيل نفاذ المرأة للخدمات المالية خاصة التمويل وذلك عبر خلق نوافذ إقراضية مناسبة تقوم من خلالها البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة بالدولة إلى جانب جمعيات التمويل الأصغر بمنح القروض الميسرة للنساء لتشجيعهن على العمل المنتج الذي يتناسب مع طبيعة المسؤوليات الاجتماعية الملقة على عاتقهن.

كما يعمل الصندوق من خلال تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، على دعم جهود الدول العربية، في إصلاح الموازنات العامة، وعلى وجه الخصوص إعادة توجيه النفقات الحكومية بما يدعم شبكات الأمان الاجتماعي والشرائح الهشة، وعلى رأسها المرأة، ذلك من خلال توجيه الموازنات نحو تحقيق العدالة وتوفير الحوافز المالية وأشكال الدعم المختلفة، بما يعزز من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل ويقلص من معدلات الفقر والبطالة لدى الإناث، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع.

كذلك يعمل الصندوق من خلال "تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وهي نافذة إقراضية جديدة استحدثها الصندوق في عام 2016، على دعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على خلفية الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص

العمل، مع التركيز بشكل خاص على دعم المرأة وتوفير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، التي تكفل تعظيم استفادتها من التمويل وتشجيعها على ريادة الأعمال.

في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، تضمنت الإجراءات بإطار برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، المتفق عليه مع السلطات المغربية، العمل على دعم الجهود الرامية لتعزيز وصول النساء إلى التمويل، من خلال تطوير آلية ضمان تفضيلية باسم "إليك"، وتوسيع نطاقها لتغطي نسبة 80 في المائة من القروض المصرفية الموجهة لرائدات الأعمال. تهدف هذه الآلية إلى تشجيع المشاريع التي تمتلكها النساء وتطوير القدرات وتمكين المرأة بما يؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية وخفض معدلات الفقر.

كما تضمنت عناصر برنامج الإصلاح الذي تم دعمه بموارد الصندوق بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما في مصر، دعم الجهود الحكومية في تأسيس العديد من جمعيات رائدات الأعمال، وتعزيز قدرتهن على الوصول إلى التمويل الذي تقدمه الصناديق والجمعيات المتخصصة في التمويل الأصغر بشروط ميسرة وبالضمانات الكافية، إلى جانب دعم جهود تسويق منتجات رائدات الأعمال من خلال إنشاء المعارض المحلية والدولية لعرض منتجات النساء، وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع النساء على ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية التقليدية بالقرى والأماكن النائية والترويج لمنتجاتهن عبر منصاتها الإلكترونية، والمعارض التي تقيمها لهذا الغرض.

كما حرص الصندوق بإطار تقديم الدعم من خلال تسهيل "تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" كما في السودان، على دعم الجهود الحكومية في مجال تبني وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، تتمحور حول تحسين فرص وصول المرأة والشباب والمشاريع المبتكرة للتمويل والخدمات المالية. إضافة إلى تضمين عناصر برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بموارد الصندوق، تعزيز دور وكالة ضمان التمويل الأصغر لتمكين مؤسسات التمويل الأصغر من تقديم خدمات التمويل، خاصة للمرأة والشباب. كذلك تم التأكيد في ذات الإطار على ضرورة تفعيل البرامج الموجهة للخريجين والمرأة والشباب، وإدخال مناهج التمويل الأصغر عبر المؤسسات التعليمية، ونشر ثقافة التمويل الأصغر عبر منظمات المجتمع القاعدية والاتحادات والحاضنات، ودعم تنفيذ البرنامج الحكومي الموجه نحو محور الأمية العلمية والمالية للمرأة، إضافة إلى تنظيم ورش عمل تنويرية لكافة فئات المجتمع في مختلف أنحاء البلاد بالتركيز على شريحة النساء، وصغار المتعاملين والعلماء المتوقعين للتمويل الأصغر.

بالنسبة لدور الصندوق في تمكين المرأة التونسية، فقد تم بإطار دعم برنامج الإصلاح الرامي إلى تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التركيز على تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، من خلال زيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع خاصة المرأة والشباب،

والعمل على منح امتيازات خاصة وحوافز للجمعيات المُسندة للقروض، ومؤسسات التمويل الصغير، التي تحرز تقدماً وتوسعاً في حجم القروض المقدمة للنساء والشباب.

ب- التدريب وبناء القدرات

قام صندوق النقد العربي بإنشاء معهد السياسات الاقتصادية عام 1988، ليكون أحد الأجهزة المتخصصة التي يسعى الصندوق من خلالها لتحقيق أهدافه الأساسية. خاصة وأن المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه قد نصت على عدد من الوسائل المتاح للصندوق استخدامها لتحقيق أغراضه، ومنها: تقديم المعونة الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، والقيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

إيماناً من الصندوق بأهمية التدريب وضرورة إعداد الكوادر الفنية العربية، وانطلاقاً من قناعته أن التدريب أداة رئيسة تسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء، والنهوض بدورها في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة، لدفع مسيرة التنمية وتعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي، فقد شرع الصندوق منذ عام 1981 بتنظيم دورات تدريبية، للعاملين في الأجهزة النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك ضمن إطار برنامجه للمعونة الفنية.

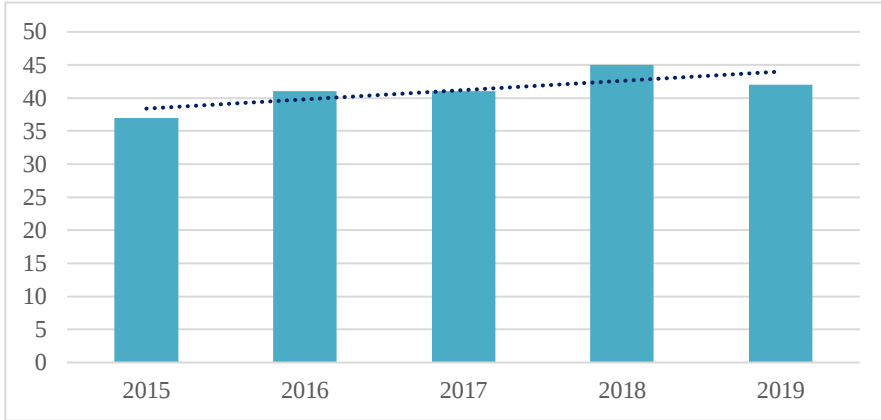
في هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2019 العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المُقدّمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، واستحداث برامج تدريبية جديدة، حسب احتياجات الدول الأعضاء، حيث شهد عام 2019 زيادة في عدد الدورات بنسبة 27 في المائة لتصل إلى 37 دورة استفاد منها 1110 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة مع 29 دورة لعام 2018 استفاد منها 861 من الكوادر العربية، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد خلال الفترة 2015-2019 أكثر من 80 في المائة.

وإيماناً من الصندوق بأهمية تنمية قدرات المرأة العربية في المجالات الاقتصادية، شهد عدد المشاركات في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات زيادة ملموسة في الآونة الأخيرة حيث ارتفع عددهن من 226 مشاركة في عام 2015 إلى 465 مشاركة في عام 2019.

جدول رقم (1)
مشاركة الإناث في برامج التدريب التي يقدمها معهد التدريب وبناء القدرات
(2015-2019)

السنة	عدد المشاركين	عدد المشاركات	نسبة مشاركة الإناث (%)
2015	379	226	37
2016	443	305	41
2017	575	399	41
2018	469	392	45
2019	645	465	42

شكل رقم (3)
نسبة تمثيل الإناث من إجمالي المستفيدين من برامج تنمية القدرات التي يقدمها
معهد التدريب وبناء القدرات (2015-2019)



ج- مبادرات تسهيل النفاذ إلى التمويل

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. في هذا الإطار يُعد تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي على رأس أولويات عدد من التكتلات والمنظمات الدولية من بينها مجموعة العشرين، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، فيما تعتمد أكثر من 60 دولة على مستوى العالم استراتيجيات وإصلاحات هادفة إلى تحسين مستويات الشمول المالي.

على المستوى الإقليمي، يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية محوراً مهماً من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما في ذلك من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.

في هذا الإطار، يسعى الصندوق لدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال عدد من الأنشطة والمحاور، تتمثل فيما يلي:

1- **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:** قام صندوق النقد العربي في عام 2013 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، منبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تتمثل أهداف الفريق، في المساهمة بتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي فيها، والعمل على مساعدة الدول العربية على الإيفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كذلك من مهامه تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الشمول المالي، إلى جانب تعزيز فرص الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية.

يقوم الفريق بإعداد برنامج عمل سنوي يهدف إلى تحقيق أهداف محددة. تركز أنشطة الفريق، حالياً على تعزيز قضايا التثقيف المالي في الدول العربية، وتطوير مؤشرات خاصة بالدول العربية تتعلق بالشمول المالي من خلال تطوير مسوحات لجانبي العرض والطلب، والاهتمام بحماية مستهلك الخدمات المالية من خلال المساهمة في تطوير تشريعات خاصة لحمايته، إلى جانب الاهتمام بتعزيز فرص وصول المرأة في الدول العربية إلى الخدمات المالية.

في هذا الإطار وإدراكاً للأهمية المتزايدة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتعزيز فرص وصولها للخدمات المالية، يهتم صندوق النقد العربي بتعزيز فرص نفاذ المرأة إلى التمويل. في هذا الصدد واصل فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متابعة ودراسة واقع الشمول المالي للمرأة في الدول العربية، وأهمية تعزيز فرص وصول وتمكين المرأة من الخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب بحث ومناقشة التحديات التي تواجه تمكين المرأة مالياً والخروج بالتوصيات اللازمة لتذليل تلك التحديات والتغلب عليها بما يخدم تعزيز مؤشرات الشمول المالي للمرأة.

- واقع وصول المرأة للخدمات المالية في الدول العربية: بالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى النساء والرجال على حد سواء في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة ما زال عند مستويات متدنية مقارنة بالرجل. حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم النامي إلى وجود فجوة كبيرة على أساس نوع المستخدم لصالح الرجال من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث أنه وفقاً للبيانات والمسوحات المتاحة لعام 2017، يمتلك نحو 65 في المائة من النساء حساب بنكي مقارنة بنسبة 72 في المائة للرجال، أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد بلغت النسبة 26 في المائة للنساء مقارنة بنحو 48 في المائة للرجال.
- أهمية تعزيز فرص وصول المرأة للخدمات المالية والتمويل: تظهر التوقعات أن نحو 28 ترليون دولار (ما يعادل 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي) يمكن إضافتها للناتج الدولي حتى عام 2025، في حال تم ردم الهوة بين الرجال والنساء في هذا المجال. فيما يخص المنطقة العربية، من المتوقع أن يساهم ردم الهوة الكاملة بين الرجال والنساء في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 47 في المائة في أفق عام 2025.
- كذلك تظهر الفجوة بين النساء والرجال بشكل واضح لدى النساء الريديات صاحبات المشاريع من حيث عدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية الرسمية من مزودي الخدمات واعتمادهن كلياً أو جزئياً على مصادر التمويل من النظام المالي غير الرسمي.
- إن تحسين مستويات الشمول المالي لدى المرأة يحظى باهتمام كبير على المستويين العالمي والمحلي خاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية، حيث يعتبر الشمول المالي للمرأة من أهم أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015.
- وفقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) لأعضائه بخصوص تمكين المرأة مالياً والعقبات التي تواجهها في الشمول المالي، أظهر الاستطلاع أن تمكين المرأة مالياً يواجه ثلاثة تحديات أساسية هي:
 - الثقافة والوعي المالي.
 - الضمانات المطلوبة.
 - البيئة الثقافية والاجتماعية.

2- المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي: قام الصندوق بإطلاق مبادرة شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، The Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI)، تهدف إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع قطاعات المجتمع في الدول العربية، خاصة منها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والمرأة، بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

تقوم المبادرة على الأنشطة التالية:

- تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.
- المساهمة في توفير الدعم الفني لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية.
- إطلاق مبادرة لدعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية بما يدعم ريادة الأعمال.
- العمل على تعزيز التوعية والتثقيف المالي بالدول العربية.
- المساهمة في توفير المشورة الفنية وبناء القدرات في مجال تعزيز حماية المستهلكين والخدمات المالية.
- تحسين وتوفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالشمول المالي للوصول للخدمات المالية.
- العمل على تحسين فرص وصول المرأة والشباب للحصول على الخدمات المالية.

في سياق المبادرة، أعد الصندوق بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية ومشاركة أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، نموذجاً متكاملاً وشاملاً للمسح الميداني للطلب على الخدمات المالية من طرف الأفراد والأسر، يتضمن نموذج مسح إحصائي أساسي وخمسة استبيانات فرعية. تم مراعاة تناول احتياجات الخدمات المالية الموجهة للمرأة. سيساعد تطبيق النموذج، في الحصول على معلومات وإحصاءات أكثر موثوقية بما يمكن السلطات من تطوير السياسات التي من شأنها تسهيل وصول المرأة العربية للخدمات المالية. كما سيساعد المصارف والمؤسسات المالية على تطوير تسهيلات وخدمات مالية أكثر استجابة لاحتياجات المرأة. وفي السياق نفسه، أعد الصندوق بالمشاركة مع الوكالة الألمانية للتنمية نموذج إحصائي شامل للمسح الميداني للطلب على الخدمات المالية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في إدراك المتطلبات والاحتياجات من الخدمات المالية، للمشروعات المملوكة من الإناث وسبل تطوير خدمات مالية ملائمة لتلك المشروعات.

أظهر تطبيق النموذج الإحصائي لدى كل من الجمهورية التونسية والجمهورية اللبنانية، بوضوح فجوة النوع في الوصول للخدمات المالية والتمويل مع إدراك التحسن النسبي في المؤشرات . فقد بلغت نسبة وصول النساء للخدمات المالية في تونس (نسبة من لديهن حسابات مصرفية) نحو 51 في المائة مقابل 71 في المائة للرجال، فيما بلغت نسبة وصول النساء للخدمات المالية في لبنان نحو 49 في المائة مقابل 69 في المائة للرجال، وفقاً لبيانات عام 2018 للبلدين. تضمنت السياسات والبرامج التي أعلن عنها البنك المركزي التونسي ومصرف لبنان استناداً للنتائج، إجراءات على الصعيد التشريعي والتنظيمي تهدف لتعزيز مساهمة المرأة ومعالجة التحديات التي تحول دون الوصول للخدمات المالية والتمويل، وتدفع بالمؤسسات المصرفية لتطوير الخدمات المناسبة.

كذلك قدم الصندوق في سياق المبادرة، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة مشورة فنية للبنك المركزي العراقي للمساعدة في بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، تضمنت توصيات ومقترحات تعزز من فرص وصول المرأة في جمهورية العراق للخدمات المالية. تم اعتماد الخطة المقترحة في مارس 2019.

من جانب آخر، أعد الصندوق في إطار المبادرة أيضاً وبالمشاركة مع البنك الدولي، دراسة شاملة حول متطلبات توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة للمزارعين والمجتمعات الريفية، تناولت مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير التشريعات والبنية التحتية المعززة لتقديم خدمات مالية مناسبة لهذه المجتمعات. وبالطبع وعلى ضوء المساهمة الكبيرة للمرأة في هذه المجتمعات، فالمأمول أن تساهم تطبيق توصيات الدراسة في تعزيز وصول المرأة العربية إلى الخدمات المالية.

3- اليوم العربي للشمول المالي: بمباركة من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أطلق الصندوق ما يُعرف باليوم العربي للشمول المالي كتظاهرة مصرفية مالية عربية تُعقد نهاية شهر أبريل من كل عام، بمشاركة السلطات الوطنية على مستوى الوطن العربي مثل السلطات الإشرافية والبنوك والمؤسسات المالية ووزارات التربية والجامعات والمدارس والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني. في إطار فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لأعوام 2017-2019، حرص الصندوق على إيلاء مواضيع مشاركة المرأة وقضايا وصول المرأة العربية للخدمات المالية والتمويل، أهمية كبيرة. في هذا السياق قام الصندوق بتنظيم فعالية إعلامية في أبريل 2018، قدم خلالها عرضاً حول واقع ومؤشرات وصول المرأة العربية للتمويل. كما تضمنت فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعام 2020، التأكيد على أهمية التنقيف المالي وخصوصاً لفئات الشباب والنساء، والدعوة لاستخدام التقنيات المالية الحديثة وتسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية، الأمر الذي يساعد في دعم وصول هذه الفئات للخدمات المالية المناسبة. وتترك الدول العربية في ضوء

تطورات جائحة فيروس كورونا، أهمية الانتقال للخدمات المالية الرقمية لجميع فئات المجتمع.

4- التوصيات والمبادئ الإرشادية الصادرة عن الصندوق على صعيد تعزيز تمويل

المرأة: كما سبقت الإشارة تظهر الدراسات والإحصاءات أنه، عند مقارنة تعاملات عملاء البنوك من الرجال والنساء واستفادتهم من المنتجات والخدمات البنكية، ما يلي:

- نسبة عدد وحجم القروض المقدمة للمرأة، لا تزال أقل بشكل ملحوظ من مثيلاتها المقدمة للرجال.

- تعتبر المرأة أكثر حرصاً من الرجل عند استعمالها لخدمات الائتمان.

- نسبة القروض المتعثرة لدى العملاء من النساء، هي أقل من مثيلاتها عند العملاء من الرجال.

- النساء أكثر تعلماً ومهارةً في إدارة الأعمال وتحقيق النمو.

بناءً عليه ولتعزيز تمكين المرأة العربية مالياً، صدر عن الصندوق بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجموعة من التوصيات الإرشادية لتعزيز مشاركة ومساهمة المرأة وتحديداً على صعيد النفاذ للخدمات المالية وأهمية التوعية المالية وبناء القدرات. اشتملت التوصيات ما يلي:

التوصية الأولى: جمع البيانات المالية والديموغرافية على مستوى الجنس، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونسبة مساهمة/ مشاركة المرأة في المشاريع التنموية (مساهمة برأس المال أو مشاركة بإدارة المشروع): تعتبر هذه البيانات ضرورية وأساسية لتحديد واقع الشمول المالي للمرأة لدى الدول العربية، حيث يعتبر ذلك حجر الأساس للبدء في وضع السياسات والتوجهات لتعزيز الشمول المالي لدى المرأة ومعالجة الفجوات والتحديات التي تواجهها في هذا السياق. كذلك فإن هذه البيانات يتم الاستناد إليها عند وضع الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

التوصية الثانية: تحديث وتطوير القوانين والتشريعات والتعليمات لتتأصل المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لاستخدامها: هنالك العديد من القوانين والتشريعات والتعليمات التي تعيق وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية واستخدامها، وكذلك وجود قصور في بعض القوانين التي لا تغطي جانب المرأة في الأمور المالية أو تعمل على تعزيز فرص وصول فئة الرجال إلى الخدمات والمنتجات واستخدامها بشروط أفضل مما هو

متاح للمرأة، مما يستدعي تطوير القوانين والتشريعات والتعليمات أو سن الجديد منها لتسهيل عمليات الوصول إلى مصادر التمويل.

كما أن السلطات الرقابية مطالبة بوضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تبين فيها بوضوح سياساتها وأهدافها المستقبلية في تمكين المرأة مالياً سواء بإصدار تشريعات تعمل على تذليل التحديات والمعيقات أو إطلاق حزمة من المحفزات لمزودي الخدمات تستهدف فئة بعينها أو منطقة جغرافية أو قطاع محدد مثل قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

التوصية الثالثة: تطوير وتنفيذ حملات توعية وتثقيف مالي موجهة لتمكين المرأة مالياً ومصرفياً: بينت الدراسات الحديثة وجود فجوة شاسعة في مستويات الثقافة المالية والمصرفية بين الرجل والمرأة، وإلى وجود تحديات تؤثر على نمو الوعي المالي والمصرفي لدى المرأة، مما أثر بشكل واضح على تأخرها في إمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية وإدارة مخاطرها واتخاذ دورها الريادي في تنمية وتطوير المشاريع التي تقودها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. لذا أصبح من الضروري تحديد الأدوات المناسبة لتمكين المرأة مالياً وكذلك تحديد دور الأطراف المشاركة.

التوصية الرابعة: تطوير منتجات وخدمات مالية ومصرفية موجهة لفئة النساء بما يشمل رائدات الأعمال والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدارة والمملوكة كلياً أو جزئياً من قبل النساء: إن مزودي الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية مطالبين بتطوير المزيد من المنتجات والخدمات التي تتواءم واحتياجات فئات النساء سواء رائدات الأعمال، والجامعات، وربات البيوت إلى غير ذلك، على أن تكون هذه المنتجات متطورة وعصرية وتقدم للمستهلكين بأسعار وشروط مقبولة، حيث أن المنتجات والخدمات المصرفية في الدول العربية غير كافية إلى حد ما في تلبية متطلبات المرأة.

التوصية الخامسة: تدريب وتأهيل مزودي الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لتمكينهم من تقديم هذه المنتجات والخدمات لفئة النساء بالشكل المهني المناسب: يجب على مزودي الخدمات والمنتجات المالية لفئة النساء، الاهتمام بآليات وأساليب تقديم هذه الخدمات للمرأة من حيث مراعاة التخصص في تقديم الخدمة أو صياغتها أو تطويرها بما يلبي احتياجات هذه الفئة. كما أن ذلك يتطلب تدريب وتأهيل مزودي الخدمات والمنتجات وفق خصائص ومميزات هذه المنتجات، وتمكينهم من مواكبة التطورات العالمية على الصناعة المصرفية خاصة منها الخدمات المالية الرقمية لإطلاق منتجات مصرفية منافسة وبأسعار معقولة.

التوصية السادسة: تفعيل وتعزيز دور المنتديات / المؤسسات النسائية في تأهيل وتدريب وتمكين قدرات المرأة مالياً ومصرفياً: إن دور المنتديات والمؤسسات النسائية التي تمثل جانب الطلب، لا يقل أهمية عن دور السلطات الرقابية والمؤسسات المالية والمصرفية التي تمثل جانب العرض، وعليه لا بد من بناء شراكات بين الطرفين من

خلال استراتيجية وطنية للشمول المالي، على أن تقوم هذه الشراكة على تحديد المعوقات في بناء القدرات والأهداف والأنشطة الواجب تنفيذها لتذليل العقبات وتقليص حجم الفجوة بين الجنسين سواء على مستوى الوعي والثقافة أو على مستوى الاستخدام.

التوصية السابعة: تفعيل وتعزيز دور مؤسسات ضمان القروض في تخصيص محافظ لضمان القروض الموجهة للنساء: يعتبر عدم وجود ضمانات كافية لدى المرأة للحصول على التسهيلات المناسبة عائقاً، لذلك تلعب مؤسسات ضمان القروض دوراً محورياً وجوهرياً في تخصيص صناديق ضمان موجهة للمشاريع النسوية، مما يعزز من قدرات وإمكانيات المشاريع الريادية في الوصول إلى روافد الائتمان واستخدامها. كما أن تخصيص صناديق ضمان قروض موجهة لفئة النساء يعزز المنافسة بين مزودي الخدمات في صياغة وإطلاق منتجات مالية ومصرفية موجهة لهذه الفئة بشروط وأسعار معقولة.

التوصية الثامنة: مراعاة المساواة الاقتصادية بين الجنسين وإتاحة الفرص الوظيفية القيادية في المؤسسات المالية والمصرفية للمرأة دون تمييز: يجب تحفيز المؤسسات المالية والمصرفية على توظيف النساء دون تمييز وخاصة في المناصب القيادية القادرة على اتخاذ القرارات، حيث أن المرأة قادرة بشكل أكبر على فهم متطلبات واحتياجات المرأة المالية والمصرفية والتعامل معها وتقديم الحلول لتوفير الخدمات التي تتناسب مع متطلباتها واحتياجاتها، وبالتالي اتخاذ مبادرات من هذا القبيل في الإطار الرسمي لأنظمة المؤسسات يعكس مدى التزام المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

من جانب آخر وفي سياق المبادئ الإرشادية، أصدر عن الصندوق في إطار أعمال مجموعة التقنيات المالية الحديثة في أبريل 2020 المبادئ الإرشادية للهوية الرقمية الالكترونية ومعرفة العميل إلكترونياً. ومن شأن تطبيق هذه المبادئ أن يساهم في المساعدة على إلحاق العملاء من النساء والشباب بالخدمات المصرفية، ويشجع البنوك على تقديم خدمات تنسجم واحتياجاتهم. ويعمل الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الشريكة على توفير المشورة التي من شأنها تشجيع تطبيق الهوية الرقمية والانتقال للخدمات المالية الرقمية، التي ستستفيد منها فئة النساء.

خامساً: بعض الإحصاءات عن التحاق الإناث بالتعليم وسوق العمل في الدول العربية

جدول رقم (1)

نسبة التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي (% صافي)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	..	..	..	..	..	..	..	93.8	91.2	91.0	89.6	88.4	87.1	89.0	..	..	76.2	79.5	80.2
الإمارات	79.6	77.8	80.8	84.2	86.7	89.2	90.1	89.3	84.0	87.0	85.8	88.7	88.4	90.7	93.0	..	..	..	..
البحرين	97.8	95.7	95.1	94.7	93.7	91.2	93.5	92.8	92.3	93.5	..	91.2	91.9	92.8	94.8	96.8	97.0	..	95.9
تونس	94.2	96.5	..	..	..	98.7	97.3	95.9	97.2	96.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجزائر	87.4	89.5	90.7	91.2	91.7	92.0	92.0	94.3	96.0	96.0	96.5	..	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	22.3	24.5	26.0	27.0	30.1	32.4	36.2	39.9	46.7	46.4	46.5	54.2	..	53.7	54.6	54.0	59.5	62.0	62.6
السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	84.3	90.4	91.2	93.8	94.7	94.9	98.4	95.6	95.3	94.4
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	53.9	55.1	..	..	..	62.0	58.9	..
سورية	..	..	..	..	..	..	..	90.1	90.9	91.8	..	..	..	65.8	..	..	..	..	..
العراق	82.1	..	..	..	86.7	..	..	86.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عُمان	83.1	84.5	83.3	80.3	..	..	..	..	89.3	..	..	96.5	96.5	94.2	94.3	94.4	..	..	..
قطر	98.0	94.3	91.4	94.2	88.5	89.2	90.4	93.1	93.1	93.1	92.3	93.4	94.2	91.1	91.0	92.5	..	..	..
الْقمر	61.5	..	..	..	..	..	..	75.4	..	..	..	..	..	80.8	77.9	..	..	78.9	80.7
الكويت	92.5	92.6	..	..	..	95.6	..	92.8	93.5	..	93.1	93.7	93.0	93.2	..	..	92.1	87.1	86.7
لبنان	..	..	..	94.1	91.4	87.0	84.6	85.8	86.6	87.4	88.5	87.7	84.5	83.4	79.3	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	84.0	86.0	88.1	90.7	93.6	94.0	94.2	..	..	..	..	99.4	..	98.4	..	..	..	..	..
المغرب	71.4	76.4	81.2	82.9	83.9	85.3	86.9	88.3	89.5	93.8	97.1	96.5	97.5	98.3	98.3	..	..	..	..
موريتانيا	58.9	61.8	61.9	65.1	72.4	71.3	73.7	74.6	71.7	70.8	71.2	71.9	71.4	74.2	76.2	..	..	..	..
اليمن	..	..	..	58.0	61.4	65.2	..	68.6	..	72.9	76.6	..	77.8	..	..	..	75.0	79.9	80.9
الدول العربية كجموعة	72.2	74.0	75.4	76.3	77.2	77.9	78.4	79.4	80.3	80.4	81.8	81.9	83.8	83.0	82.8	..	81.9	81.8	82.1

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية

جدول رقم (2)
نسبة التحاق الإناث بالتعليم الثانوي (% صافي)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	81.4	..	85.4	86.4	85.5	84.2	87.6	..	89.6	..	..	87.9	..	83.3	83.6	..	..	..	..
الإمارات	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	85.9	90.3	..
البحرين	90.5	92.2	91.2	91.3	92.0	93.0	93.1	..	88.6	87.7	87.1	87.1	85.5	87.0	89.2	91.4	93.9	94.4	93.8
تونس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	11.1	11.3	..	15.4	16.4	..	..	21.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	74.3	..	..	..	78.6	..	..	88.3	89.0	94.1
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سورية	38.0	39.2	39.4	56.0	59.6	63.0	63.2	65.5	66.5	66.9	67.6	69.5	71.8	46.4	..	..	..	..	..
العراق	25.6	..	..	30.9	33.6	..	39.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عمان	68.9	72.6	73.7	74.6	..	..	..	..	86.0	..	..	89.1	90.3	93.9	..	98.9	..	..	..
قطر	..	..	80.4	..	87.4	86.7	85.4	85.0	90.6	92.3	..	..	..	88.4	89.6	94.7	94.7	92.4	93.2
البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	45.5	..	..	..	..	..
الكويت	90.3	91.7	..	..	..	..	93.0	86.4	83.0	79.4	82.1	82.6	84.8	86.2	88.6	91.0	..	..	..
لبنان	..	..	..	..	..	..	69.3	69.7	70.0	71.1	69.6	69.7	64.9	..	..	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	82.5	..	..	..	..
المغرب	..	..	..	..	..	..	39.8	42.5	44.4	..	48.0	50.5	53.1	..	..	..	..	63.2	64.5
موريتانيا	..	12.3	12.0	..	13.2	13.5	..	..	..	..	..	..	20.4	19.9	22.1	23.5	28.3	28.5	31.7
اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	30.1	..	33.7	35.9	..	..	40.2	..	..
الدول العربية كمجموعة	47.8	49.2	50.3	52.4	54.0	54.3	54.5	54.1	54.9	56.7	57.9	60.0	61.1	59.6	60.5	..	60.3	60.8	61.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية

جدول رقم (3)
نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي (% صافي)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	30.4	..	31.3	36.5	41.3	40.6	41.5	42.9	46.4	47.5	43.5	43.8	51.6	..	..	..	..	..	..
الإمارات البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تونس	19.6	22.7	25.2	30.3	33.8	35.1	38.0	38.8	40.0	41.8	42.6	43.1	43.0	42.0	43.1	41.8	41.7	41.2	67.8
الجزائر	..	..	..	..	19.8	23.3	23.7	27.4	..	35.2	35.3	37.0	38.6	40.9	41.9	45.1	53.6	57.2	64.4
جيبوتي	0.3	0.6	0.9	1.1	1.4	2.0	2.1	2.2	2.2	2.8	2.8	4.0	..	..	..	..	..	..	..
السعودية	24.7	25.8	26.1	31.3	33.5	33.9	34.5	33.1	33.9	35.1	39.6	43.4	49.0	53.5	59.9	61.8	67.5	69.3	69.9
السودان	7.2	8.7	10.0	9.2	11.1	12.4	14.5	14.2	15.1	15.7	16.2	15.0	15.9	17.9	16.8	..	..	..	..
سورية	..	..	11.4	12.2	13.7	17.2	20.0	21.0	22.9	23.3	24.1	25.8	31.6	34.8	45.0	47.0	42.8	..	..
العراق	8.4	..	8.9	..	11.8	11.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
قطر	..	32.9	29.8	28.4	32.0	31.1	31.1	26.5	25.7	25.3	25.6	29.4	30.4	33.5	39.2	43.9	48.1	51.6	54.9
البحرين	1.2	..	..	2.6	..	..	..	..	..	4.8	4.9	7.0	8.0	8.1	8.0	..	..	..	..
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	68.9	76.5	81.5	77.5	76.1
لبنان	40.7	46.4	48.2	46.4	44.8	45.2	44.9	48.4	50.9	50.0	49.3	49.8	47.1	47.8	45.7	..	..	..	..
ليبيا	48.7	55.7	62.4	64.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	..	26.1	27.4	25.4	25.5	27.1	27.5	25.6	28.4	28.3	29.5	25.2	26.1	28.6	29.9	35.6	34.2	35.8	..
المغرب	8.6	9.0	9.1	9.5	10.0	10.5	11.5	11.2	12.6	12.7	13.7	15.5	18.5	21.9	24.7	27.5	30.7	33.3	35.7
موريتانيا	..	1.2	1.3	1.4	1.5	1.5	1.7	..	2.2	2.2	2.5	2.8	3.1	3.3	..	3.7	3.6	3.3	..
اليمن	..	..	5.4	5.2	5.1	5.1	5.1	6.1	6.4	..	6.4	6.1	..	..	..	..	..	..	..
الدول العربية كمجموعة	16.7	17.4	18.5	18.9	19.9	21.3	22.1	22.3	24.0	24.6	25.3	24.8	26.6	27.8	28.8	31	32.2	33.0	33.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

جدول رقم (4)
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	12.7	12.3	12.9	11.9	12.1	12.2	12.5	15.2	14.8	15.5	15.3	15.2	14.8	13.9	13.9	13.9	13.9	14	17.8
الإمارات	33.7	34.1	34.6	35.4	36.2	37.2	38.6	42.6	41.8	42.6	42.9	42.7	42.5	42.4	42.1	41.8	41.3	40.9	46.9
البحرين	34.8	35.5	36.2	37	38	38.9	39.7	42.6	41.5	43.8	43	43.2	43.4	43.6	43.8	43.9	44	44.4	44.4
تونس	23.4	23.5	23.6	23.6	23.7	23.9	24.4	25.2	24.5	24.4	24.5	24.5	25.3	25.1	24.9	24.7	24.4	24.3	26.5
الجزائر	11.9	12	12.2	12.4	12.6	12.8	13.1	13.8	14.2	14.4	15.2	16.2	16.9	15.3	15.2	15.1	15.2	15.2	17.9
جيبوتي	46.3	46.4	46.4	46.5	46.6	46.7	46.8	47.1	47	47.3	47.6	47.8	48.2	48.5	48.8	49.2	49.4	49.5	48.2
السعودية	16.1	15.8	15.9	16.4	17	17.7	18.3	17.5	18.2	17.1	18.2	19.6	20.3	20.3	20.7	22.1	22.2	22.3	23.6
السودان	26.6	26.2	25.7	25.3	24.9	24.5	24.1	23.7	23.3	22.9	23	23.1	23.3	23.4	23.5	23.6	23.8	23.6	26.3
سورية	20.1	19.8	19.4	19.2	17.6	16.2	15	14.8	13.2	13	13.2	13.1	12.9	12.6	12.4	12.1	12.1	11.9	14.6
العراق	10.5	11.2	11.9	12.7	13.5	14.5	15.6	16.8	18	18	18.1	18.1	18.2	18.3	18.4	18.4	18.5	18.7	14.5
عُمان	23.5	23.8	24.1	24.4	24.8	25.2	26.1	27.7	28.3	28.8	29.1	29.6	30	30.2	30.4	30.4	30.3	30.2	32.9
قطر	40.9	42	43.2	43.9	44.9	45.1	47.1	48.6	48.7	48.8	51.1	52.6	54.1	55.7	57.3	58.9	58.4	58.1	58.3
البحرين	32.4	32.5	32.7	32.9	33.1	33.3	33.5	33.7	33.9	34.2	34.6	34.8	35.1	35.3	35.6	35.8	36	36	42.3
الكويت	44.4	44.3	44.5	45	45.6	46.3	46.8	47.3	47.7	48.2	48.7	49.1	49.1	49.1	49	48.9	48	47.4	49.3
لبنان	20.5	20.3	20.1	20	20.4	20.8	21.3	21.6	22	22.3	22.5	22.6	22.7	22.8	22.9	23	23	23.2	25.0
ليبيا	24.4	24.8	25.2	26	26.6	27.4	28	28.5	28.8	28.9	29.3	26.3	28.3	27	25.9	25.8	25.8	25.8	24.4
مصر	19.9	20.1	18.8	19.3	19.7	20.2	20.8	22.8	22.9	22.9	22.8	21.9	22.1	22.8	22.5	22.2	22	22.2	23.7
المغرب	25.3	25.4	24.9	26.2	26.7	26.3	26	25.7	25.5	24.8	25	25	25	25	25	25	25	25	24.1
موريتانيا	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.3	30.4	30.4	30.4	30.5	30.7	30.7	30.8	30.9	31	31	31.7
اليمن	20.4	19	17.8	16.6	15.4	14.4	13.4	12.5	11.6	10.8	10.1	8.9	7.8	6.9	6.1	6.1	6.2	6	7.8
الدول العربية	17.4	17.2	17.2	17.3	17.4	17.4	17.7	17.9	18.3	18	18.2	18.5	18.6	18.4	18.5	18.9	18.9	18.9	20.4

جدول رقم (5)
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية
(قطاع الزراعة)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	3.7	3.6	3.1	1.9	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.0
الإمارات	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.04
البحرين	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.01
تونس	25.0	24.2	23.8	23.8	23.5	23.0	21.9	20.9	18.4	19.3	19.7	14.9	15.5	13.6	12.9	11.4	12.1	12.1	12.2
الجزائر	11.9	12.3	10.9	11.1	22.5	14.2	13.4	10.7	10.3	8.7	7.7	4.9	6.8	9.7	9.7	9.8	9.6	9.4	..
جيبوتي	32.8	32.8	32.8	32.8	32.3	32.5	31.8	31.8	31.0	30.8	29.1	28.3	28.5	29.2	28.7	28.8	28.2	26.7	31.8
السعودية	2.3	0.8	0.6	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.6	0.6	0.6	0.5
السودان	49.5	49.8	49.0	48.0	46.7	46.1	45.0	43.1	43.1	42.3	42.0	42.4	47.1	47.3	46.8	46.3	45.9	46.3	55.2
سورية	58.9	53.9	58.5	49.6	41.2	33.2	27.0	26.3	21.9	19.6	21.4	12.1	14.2	16.5	18.0	19.8	22.1	21.8	..
العراق	34.8	34.3	36.3	44.0	33.0	47.8	61.8	33.4	51.6	51.4	51.3	50.7	47.5	46.6	47.7	46.9	43.7	43.9	..
عُمان	5.3	3.2	2.2	1.8	1.4	1.2	0.9	0.8	0.7	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6	0.36
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.01
البحرين	63.7	63.3	63.0	63.1	63.1	63.3	63.2	63.3	62.9	62.8	63.0	62.7	62.4	61.9	61.7	62.2	61.9	61.6	..
الكويت	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.03
لبنان	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	..
ليبيا	7.8	9.8	10.0	8.3	7.7	7.1	6.5	6.4	6.8	6.8	6.3	16.3	4.3	11.1	16.1	14.6	13.9	9.3	..
مصر	39.4	31.9	27.6	39.1	46.8	46.7	43.3	46.6	45.6	46.1	43.9	43.4	37.6	42.9	43.3	40.2	38.4	37.5	36.2
المغرب	53.4	55.5	57.2	56.9	60.5	61.5	60.2	60.4	59.4	60.4	60.7	61.2	60.1	57.3	56.4	58.1	57.2	57.0	54.75
موريتانيا	87.8	87.6	87.7	87.4	86.3	85.5	86.5	86.2	86.0	85.7	85.4	85.2	84.1	84.1	83.9	84.2	84.4	84.1	..
اليمن	82.5	75.1	65.9	55.2	41.7	40.0	37.3	34.9	33.3	31.6	28.0	35.5	39.7	45.2	51.4	56.7	57.2	65.6	47.12
الدول العربية	35.2	30.0	28.9	26.0	19.4	20.2	21.0	15.1	18.1	17.5	16.5	16.1	15.4	15.5	16.0	16.0	15.2	15.8	15.9

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (6)
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية
(قطاع الصناعة)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	13.2	12.9	12.9	14.7	17.3	17.7	17.2	18.5	18.1	17.6	17	17.5	17.6	18.1	18.1	17.8	17.4	17.7	17.3
الإمارات	8.4	8.3	7.6	6.7	6.1	6.1	5.6	5.8	6.1	6.9	6.4	5.7	5.2	4.6	4.5	4.5	4.4	6.8	5.0
البحرين	11.7	13.3	12.1	10.9	9.2	9.4	9.5	9.9	9.8	9.1	9.1	8.8	8.9	8.6	8.8	9.2	9.4	8.9	...
تونس	41	41.4	41	39.8	39.2	38.8	38.9	39.3	41.6	38.7	39.8	42.2	41.9	42.6	42.1	42.1	38.8	39	38.2
الجزائر	31	31.3	30.1	27.2	31	36	39	45.3	49.3	49.3	50.3	50.2	51.7	54.6	55.5	55.8	55.4	55.8	...
جيبوتي	33.2	33.1	33.4	34	34.9	34.4	35.7	36.7	37.6	36.7	36.9	37.7	37	37.2	37.1	37.2	37.4	37.2	...
السعودية	1.5	1.1	1.2	1.1	1	1	1	1.3	1.4	1.5	1.6	1.5	1.6	1.9	1.7	1.6	1.5	1.6	1.31
السودان	35.4	34.6	35.1	35	36.1	35.6	35.2	35.3	34.2	34.4	34.3	34.5	31.6	31	31.1	31	31.2	31.8	...
سورية	8.1	9.3	6.6	8.8	7.8	7.2	8.8	10	10.8	10	10.4	9.2	10.4	11.7	12.5	13.4	13.7	14.1	...
العراق	7.6	8.3	7.5	9	7.2	5.2	3.6	7.2	3.6	3.6	3.6	3.7	3.7	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.98
عُمان	14.2	13.2	12.1	11.5	10.6	9.2	8.4	7.7	6.6	5.9	6.1	6.1	6.2	6.1	6.4	6.4	6.6	6.5	3.09
قطر	2.5	3	3	3.1	3.2	3.5	3.9	4.4	6.7	5.2	5.2	4.1	4.3	4.5	5.2	6	6.6	6.8	3.27
البحرين	11.6	11.9	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	13	12.9	12.7	12.8	12.8	13	13.3	13.8	13.2	13.4	13.3	13.2
الكويت	2.7	2.7	2.7	2.5	2.4	2.3	2.5	3.7	3.9	4.2	4.1	4.1	4.1	4.3	4.4	4.5	4.6	4.7	2.2
لبنان	19.6	19.1	18.6	18.1	17.8	17.4	17	16.9	16.8	16.5	16.5	16	15.6	15.1	14.7	14.3	14	13.7	13.41
ليبيا	19.6	21.6	22.7	24.4	21.5	20.6	20.9	22.1	22.1	22.7	22.1	25.3	21.2	26.3	29.5	32.1	32.3	27.8	...
مصر	6.9	10.1	10.4	6.1	5.8	4.9	6	6.1	5.6	5.1	5.2	5.1	5.5	5	5.6	6.1	6	6	5.99
المغرب	21.9	19.7	19	18.7	16.8	15.9	14.6	14.6	14.8	13.8	13.2	12.5	12	12.8	13.2	12.1	12.5	12.6	11.91
موريتانيا	4	4.1	3.9	3.9	4.8	5.1	3.5	3.4	3.5	3.9	3.9	4	4.6	4.4	4.3	3.9	3.6	3.6	3.7
اليمن	3.8	5.2	6.6	8	9.4	8.6	9.9	11	12	13	14.6	14.3	14.1	13.2	12.8	14.6	15.7	12.7	10.71
الدول العربية	6	6.4	6.1	6.8	6.3	5.7	5.7	6.6	6.2	6.6	6.1	5.7	5.8	5.9	5.9	6	6	6.1	5.9

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (7)
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية
(قطاع الخدمات)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	83.1	83.5	83.9	83.4	81.4	81.1	81.6	80.3	80.7	81.3	81.8	81.3	81.3	80.7	80.7	81	81.4	81.1	85.7
الإمارات	91.5	91.7	92.3	93.2	93.9	93.8	94.3	94.1	93.8	93.1	93.6	94.3	94.8	95.4	95.5	95.5	95.7	93.2	91.1
البحرين	88.1	86.5	87.8	89	90.8	90.6	90.4	90.1	90.1	90.8	90.9	91.2	91	91.4	91.2	90.8	90.6	91.1	..
تونس	33.9	34.3	35.3	36.4	37.3	38.2	39.2	39.8	40.1	42	40.4	42.9	42.6	43.8	45.1	46.5	49.1	49	49.5
الجزائر	57.1	56.4	59.1	61.8	64.5	69.8	67.6	65.5	64	60.4	61	62.1	61.5	60.5	64.8	64.4	65	64.8	..
جيبوتي	34	34	33.8	33.1	32.7	33	32.5	31.4	31.3	32.5	33.9	33.9	34.4	33.6	34.2	34	34.3	36.1	36.7
السعودية	96.2	98.1	98.2	98.5	98.6	98.6	98.6	98.2	98.7	98.4	98.3	98.3	98.2	97.9	98.1	97.9	97.9	97.8	97.3
السودان	15.1	15.7	15.9	17	17.3	18.2	19.8	21.6	22.7	23.3	23.7	21.3	21.3	21.7	22.1	22.7	22.8	21.9	20.4
سورية	33	36.8	34.9	41.5	51	59.6	64.2	65.9	68.1	69.6	68.6	78.7	75.4	71.8	69.5	66.8	64.2	64.1	..
العراق	57.6	57.4	56.2	47	59.8	46.9	34.6	59.4	44.9	45	45.1	45.6	48.8	49.4	48.4	49.3	52.4	52.2	51.1
عمان	80.5	83.6	85.7	86.7	88	89.6	90	90.9	91.7	92.9	93.7	93.4	93.5	93.3	93.4	93	92.9	92.9	95.4
قطر	97.5	97	97	96.9	96.7	96.4	96.1	94.8	95.6	93.2	94.7	95.9	95.6	95.5	94.8	94	93.4	93.2	93.6
البحرين	24.7	24.9	24.8	24.7	24.7	24.6	24.7	24.5	24.2	24.4	24.3	24.5	24.6	24.8	24.5	24.6	24.7	25.1	..
الكويت	97.2	97.3	97.2	97.5	97.5	97.4	97.4	97	96.2	96	95.8	95.9	95.8	95.6	95.5	95.4	95.3	95.2	96.6
لبنان	89.7	89.8	89.8	91	92.5	92.9	92.9	92.9	93.2	93	93	91.8	91.4	90.7	90.7	90.7	91.8	91.8	90.9
ليبيا	72.5	68.6	67.2	67.3	70.7	72.4	72.5	72.4	71.1	70.5	71.6	58.4	74.5	62.6	54.5	53.3	53.9	62.9	66.0
مصر	53.7	58	62.1	54.8	47.5	50.7	48.4	47.3	48.8	48.8	50.9	51.6	57	52.1	51.8	54.2	55.4	56.5	56.9
المغرب	24.7	24.8	23.9	24.4	22.8	22.7	24.1	25.2	25.8	25.8	26.1	26.3	27.9	29.9	30.4	29.9	30.3	30.5	32.9
موريتانيا	8.2	8.3	8.4	8.7	8.9	9.4	10.1	10.4	10.5	10.5	10.7	10.8	11.3	11.5	11.8	12	12	12.3	..
اليمن	13.6	19.7	27.5	36.8	48.9	51.3	52.8	54.1	54.7	55.4	57.4	50.3	46.3	41.5	35.8	28.8	27	21.7	22.0
الدول العربية	58.8	63.6	65	67.3	74.3	74.1	73.3	78.2	75.7	76	77.4	78.2	78.8	78.6	78.1	78.1	78.8	78.2	..

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (8)

مساهمة المرأة في قوة العمل في الدول العربية مقارنة ببعض الأقاليم الأخرى

%

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الإقليم/ الدولة
..	56.4	56.4	55.8	56.7	56.7	57.0	57.3	57.1	56.8	56.7	56.7	56.5	56.5	56.4	56.6	56.8	57.0	56.9	دول الآسيان
20.4	18.9	18.9	18.9	18.5	18.4	18.6	18.5	18.2	18.0	18.3	17.9	17.7	17.4	17.4	17.3	17.2	17.2	17.4	الدول العربية
51.0	51.1	51.1	51.0	51.0	50.8	50.6	50.3	50.1	50.0	49.7	49.4	49.1	48.8	48.4	48.1	47.8	47.6	47.7	الاتحاد الأوروبي
51.5	51.5	51.5	51.4	51.2	51.4	51.5	51.1	51.3	51.9	51.5	51.4	51.2	50.3	49.7	48.5	48.1	47.2	46.6	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
27.3	27.9	28.1	27.7	27.4	27.2	27.0	27.6	28.2	29.4	30.3	31.6	32.8	34.0	33.4	32.8	32.3	31.8	31.4	دول جنوب آسيا
64.4	64.5	64.4	64.4	64.3	64.2	64.1	63.9	63.8	63.7	63.7	63.4	63.2	63.1	62.9	62.8	62.6	62.5	62.4	دول أفريقيا جنوب الصحراء
49.0	48.7	48.9	48.8	48.9	49.0	49.0	49.2	49.4	49.9	50.2	50.5	50.9	51.1	51.1	51.1	51.2	51.2	51.3	العالم

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (9)

معدل بطالة المرأة في الدول العربية مقارنة ببعض الأقاليم الأخرى

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الإقليم/ الدولة
..	3.1	2.5	2.7	2.6	2.7	2.8	3.2	3.6	3.9	4.3	5.0	5.1	5.4	4.9	4.6	4.6	4.7	4.5	دول الآسيان
18.7	16.7	16.9	17.7	17.8	18.4	19.5	19.9	20.3	17.8	20.1	19.4	19.5	20.7	22.3	20.5	18.3	18.0	12.8	الدول العربية
7.1	7.9	8.7	9.5	10.3	10.9	10.5	9.7	9.5	8.8	7.4	7.8	8.9	9.7	9.9	9.7	9.8	9.7	10.6	الاتحاد الأوروبي
9.6	9.9	9.3	7.9	7.4	7.7	8.0	8.1	9.0	9.4	9.5	8.9	9.6	10.2	10.8	11.5	11.7	11.4	13.7	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.5	5.3	5.2	5.1	4.7	4.8	4.6	4.5	4.6	5.4	5.3	5.4	5.6	6.0	5.6	5.6	5.4	5.3	5.1	دول جنوب آسيا
6.5	8.1	8.0	7.6	7.5	7.5	7.7	8.0	8.2	8.2	8.3	8.4	8.6	8.8	9.1	9.4	9.6	9.6	9.6	دول أفريقيا جنوب الصحراء
5.4	6.1	6.0	5.9	5.9	6.0	6.1	6.1	6.3	6.4	6.0	5.8	6.2	6.5	6.6	6.7	6.7	6.6	6.8	العالم

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية
جدول رقم (10)

معدل بطالة المرأة في الدول العربية

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	23.6	26.3	26.9	26.3	26.2	25.8	24.7	23.1	23.2	22.9	21.9	21.7	20.9	22.2	20.8	22.7	25.7	25	23.0
الإمارات	5.8	5.7	6.2	6.9	7.2	7.2	7.8	8.5	15.3	10.8	10.1	9.5	8.4	7.5	6.4	5.5	4.2	4.4	7.5
البحرين	10.6	10.2	22.9	25.9	28	24.5	21.4	18.3	15	11.7	3.7	4.1	3.8	3.9	3.9	3.8	4.1	4.3	3.5
تونس	21.5	20.6	20.8	19.7	19.2	15.2	15.3	15.2	15.9	18.9	19	27.6	25.9	23.2	21	21.3	21.8	21.5	22.6
الجزائر	59.2	54	49.8	43.9	32.2	28.1	22.3	24.6	19.8	18.2	19.3	16.8	17.1	16.3	17.1	16.7	17.6	17.4	21.3
جيبوتي	7.7	7.7	7.6	7.5	7.4	7.4	7.3	7.2	7.1	7.1	7.1	7	6.9	6.8	6.8	6.7	6.7	6.7	..
السعودية	9.1	8.8	11.2	15.6	16.4	17.1	14.7	14.3	13.8	16.1	17.4	18.7	20.7	20.6	21.6	21.7	18.6	18	20.3
السودان	21.3	21.1	20.6	20.8	20.4	19.3	20.4	20.2	19.3	19.4	19.2	18.9	18.8	19.1	18.8	18.9	18.6	18.5	23.2
سورية	5.8	28.5	23.9	21	28.6	26.4	22.5	25.6	30.7	22	21.8	39.7	38.9	38.7	38.9	39.3	40.4	41.3	20.6
العراق	28	27.6	27.4	35.9	35.5	29.6	29.7	28.5	26.6	23	19.4	13.8	14.2	13.6	13	13.2	13.5	13.3	12.3
عُمان	41.7	41.2	40.4	40	39.7	39.2	38.5	37.5	36.7	35.7	34.7	34.1	34.3	33.5	32.7	32	31.7	31.5	12.9
قطر	22.6	24.8	20.8	16.6	6.1	5	4.4	2.7	1.7	1.9	2.6	3.4	2.5	1.6	1.1	0.8	0.7	0.7	0.6
القمر	4.9	4.9	4.9	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.6	4.6	4.7	4.1
الكويت	0.9	0.9	1.3	1.5	2	2	1.6	1.8	2.1	2	2.2	4	3.1	3	3.5	3.1	2.9	2.8	4.6
لبنان	9.2	9.4	9.4	9.3	10.1	10.4	10.6	11	9.5	8	7.8	7.5	7.5	7.5	7.5	7.4	7.4	7.5	..
ليبيا	27.8	26.7	26.6	28.5	26.9	27.7	26.6	26.3	25.4	24.3	25	19.9	27.7	27.4	27.1	26.9	26.7	27.2	24.6
مصر	21.9	22.6	24.6	26.7	24.5	26.1	24.7	19.2	19.7	23.6	25.7	23	24.9	25.2	25.5	26.1	25.1	24.7	23.1
المغرب	13.4	12.7	12.6	13	11.4	11.6	9.6	9.6	9.8	9.6	9.8	10.3	10	9.5	10.2	10.4	9.9	10.1	10.4
موريتانيا	12.4	12.3	12.2	12.2	12.1	12.1	12	11.8	11.7	11.6	11.6	11.5	11.5	11.4	11.4	11.3	11.5	11.7	12.9
اليمن	10.9	13.2	15.8	18.3	20	19.9	19.6	19.2	18.8	18.5	55	42.8	39.3	33.5	26.3	25.6	26.4	27.2	23.5
الدول العربية	12.8	18	18.3	20.5	22.3	20.7	19.5	19.4	20.1	17.8	20.3	19.9	19.5	18.4	17.8	17.7	16.9	16.7	18.7

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 26215000 (+971)

فاكس رقم: 26326454 (+971)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت: www.amf.org.ae